

عرفت مصر في الأربعينيات عصابة من قطاع الطرق في الصعيد يتزعمها رجل اسمه «الخط» واصبح هذا الاسم مثار فزع وخوف لدى المواطنين الأمنيين الذين فرض عليهم الاتاوات في مقابل كل قيراط يزرعونه وكل دابة يملكونها، فاذا امتنع احدهم عن الدفع كان الانتقام بحرق المحصول، او تسميم الماشية، او خطف الاطفال واعادتهم في مقابل «الخلوان».

وكانت الشرطة «وقتها» لاتستطيع ان تدخل الى منطقة نفوذ الخط، كما كان المواطنون يمتنعون عن الإبلاغ عن جرائم هذه العصابة خشية الثأر والانتقام، فقد كانت للخط دولة داخل الدولة لها قانونها ولها محاكمها، ولها ايضا وسائلها في تنفيذ العقوبة التي تحكم بها.

ويروى الفلاحون في قرية «درنكة» التي كانت مركزا لنشاط الخط، ان صراف القرية كان عائدا يوما على ظهر دابته الى المركز لتوريد الاموال الاميرية التي حصلها من الفلاحين، فقطع عليه رجال الخط طريقه وعصبوا عينيه واقتادوه بما يحمل من اموال الى مخبأ الخط، واصدر الخط حكمه امام رجاله «بمصادرة» الاموال التي يحملها الصراف، كما اصدر الحكم بقتله، وبكى الصراف وهو يستعطف الخط ويقول ان له اطفالا صغارا ليس لهم من بعده احد غير الله سبحانه وتعالى وانه لايرى فائدة من ان يقتل مادام قد سلم الخط كل ما في حوزته من اموال بالتمام والكمال.

ولان الخط كان له قانونه الخاص به، فقد اعتبر ان استعطاف الصراف وبكائه بمثابة «استئناف» للحكم

# بعض العدل!!!

## حوار

بقلم: احمد طلعت



يستحق ان ينظر فيه تحقيقا للعدالة - عدالة الخط - فقال للصراف انه قد حكم بقتله حتى لايبليغ الشرطة عنه عن اعوانه بعد ان رأى وجوههم وتعرف على مخبئهم. فرد عليه الصراف وهو غارق في البكاء والاستعطاف بأنه يقسم بالله العظيم ألا يقول كلمة واحدة للشرطة تؤدي الى التعرف على الجناة. فاذا حنت بهذا القسم فان الخط ورجاله قادرين على ان يقتلوه هو واسرته جميعا في الوقت والمكان الذي يناسبهم.

واقتنع الخط بأسباب «الاستئناف» واصدر حكما جديدا بترك الصراف يعود الى اسرته مع مراقبته من افراد العصابة، فارتمى الصراف على اقدام الخط يقبلها «اعترافا بالجميل» وهروا خارجا من مخبأ

الخط وهو يهتف يحييا العدل.. يحييا الخط.. فقد كان الحكم نموذجا للعدالة من وجهة نظر الصراف وبصرف النظر عن الذي اصدر الحكم والقانون الذي استند اليه...!!

ولقد تذكرت هذه القصة - بعدها بسنوات - عندما اختلف احد «زملائي» مع جماعة من ابناء الاعيان في قريتنا فتقدموا ضده ببلاغ الى السلطة المختصة يتهمونه فيه بالقتل والسب ويطلبون اتخاذ الاجراءات القانونية ضده، مع ان هذا الزميل لم يوجه الى احد سببا من اي نوع او ينتقص من قدر احد باية صورة من الصور.

وتوسط بعض اهل الخير عند اعيان القرية، وطلبوا منهم ان يقدروا ظروف «الزميل» وهو رجل

طاعن في السن، وشرحوا لهم انه كان حسن النية فيما رواه عنهم وانه لم يقصد ان يشهر بهم او ينتقد تصرفاتهم وانما كان يبدي رأيه في قضية عامة، تختلف بشأنها الاجتهادات وتتنوع وجهات النظر، وامام الحاح اهل الخير وافق اعيان القرية على سحب بلاغهم الذي قدموه ضد الزميل «الشيخ» بشرط واحد هو ان يعتذر لهم علنا وامام اهل القرية جميعا.. في دوار العمدة.

وحاول بعض «الشباب» من اهل القرية ان يجعلوا زميلي يتمرّد على حكم «العقلاء» وان يرفض الاعتذار مادام لم يرتكب اثما يعاقب عليه وفقا لاحكام كل الشرائع، لكنه - على عكس هذه النصيحة - وافق على ان يعتذر لاعيان القرية، حتى يجنب نفسه مشقة المثول امام سلطات التحقيق والمحاكمة، وهي مشقة لايتحصلها من كان في مثل سنه، ولا تليق بمن كان في مثل ظروفه، وفي «دوار العمدة» ابدى الزميل اعتذاره علنا امام جميع اهل القرية ونفى عن نفسه ان يكون - والعياذ بالله - قد قصد ان يتناول على احد من ابناء الاعيان او ينتقص من قدرهم. واستطرد زميلي قائلا - بعد الاعتذار - انه يحب اهل القرية ويثق فيهم وانه سوف يقضى بقية عمره محاطا بحبهم وبحمايتهم، لذلك فانه يقبل بحكمهم ايا كان هذا الحكم. وتداول اعيان القرية فيما بينهم، واعلنوا «حكمهم» امام الجميع بالعفو عن زميلي الشيخ وبوضعه تحت المراقبة من عيونهم واعوانهم، فنهض الرجل مهرولا ناحية باب الدوار وهو يهتف يحييا العدل.. يحييا العدل.. واقسم بالله العظيم ان يمشى بقية عمره «جنب الحيط»...!!